الشباب والأغلبية عقدوا اجتماعا في ديوانه للاتفاق على الأولويات

السعدون: الحكومة تتحمل مسؤولية أي تعديل في الدوائر الانتخابية

قال النائب احمد السعدون عبر حسابه على تويتر: لقد سبق أن تقدمنا - ومن اجل تحقيق العدالة التامة والمساواة المطلقة لكل من الناخب والمرشح على حد سواء خلال اكثر من فصل تشريعي لمجلس الأمة كان آخرها في مجلس 2009 الذي اسقطه الشعب الكويتي وفي مجلس 2012 الذي ابطلته المحكمة الدستورية باقتراحات بقوانين للدائرة الانتخابية الواحدة الا انه بعد التساؤلات التي طرحت عن امكانية تحقيق العدالة والمساواة المنشودة دون الحاجة إلى تغيير في الدوائر الإنتخابية، رؤي أن تحقيق كل ذلك مع الإبقاء على تعدد الدوائر بل والإبقاء على الدوائر الخمس يمكن بإطلاق حرية الناخب وإعطائه كامل الحق في أن يدلي بصوته وفي الحدود والقيود المقررة له في القانون لمن يرغب التصويت له في اي من الدوائر الانتخابية.

وكان السعدون قد استضاف في ديوانه اجتماعا ضم كتلة الأغلبية في ديوان رئيس مجلس امة 2012 البطل احمد السعدون بحضور عدد من الشباب من بينهم خالد الفضالة وفهيد الهيلم وحمد العليان وناصر النزهان ويوسف الشطي وعلي البرغش وأحمد سيار العنزي وفهد الزامل وعمر العجمي وعبدالرحمن عبدالغفور وعبدالعزيز الصقعبي وبسام القاسم، وطارق المطيري.

وأضاف السعدون: وقد أوردنا في المذكرة الإيضاحية لكل من الاقتراح بقانون للدائرة الواحدة والاقتراح بقانون للدوائر الخمس «بالصوت الحر» ما يلي: تنص المادة 81 من الدستور على أن تحدد الدوائر الانتخابية بقانون وقد صدر القانون رقم ٦ لسنة 1971 بتحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، وهو الذي الغي بالمرسوم بالقانون رقم 99 لسنة 1980م الذي قسم الكويت إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس، ثم عدل الجدول المرافق بالقانون رقم 5 لسنة 1996م، كما الغي المرسوم بالقانون المشار إليه بالقانون رقم 42 لسنة 2006م بإعادة تحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة الذي يقسم الكويت إلى خمس دوائر تنتخب كل منها عشرة اعضاء.

وأضاف: ومن اجل ما سلف اعد اقتراح بقانون على ان تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة، الا انه بعد التساؤلات التي طرحت عن إمكانية تحقيق ما سلف دون الحاجة إلى تغيير في الدوائر الانتخابية، رؤي أن تحقيق العدالة التامة والمساواة المطلقة مع الإبقاء على تحدد الدوائر يمكن بإطلاق حرية الناخب وإعطائه كامل الحق في أن يدلي بصوته - وفي الحدود والقيود المقررة له في القانون لمن يرغب التصويت له في اي من الدوائر الانتخابية..الخ

وأكمل: ولبيان أهم ما تضمنه كل من الاقتراح بقانون للدائرة الواحدة والاقتراح بقانون للدوائر الخمس «بالصوت الحر» لتحقيق العدالة التامة والمساواة المطلقة أورد ما يلي:

القول بأنه لا شأن لمجلس الوزراء بالموضوع يتعارض مع الدستور وينافي أحكامه

جانب من اجتماع كتلة الأغلبية مع الشباب في ديوان السعدون (تصوير: صالح محمد)

ما دام تحالف قوى الفساد ليس له أي هدف سوى الانقضاض على مكتسبات الشعب فسنواجههم بلا سقف

بالقانون رقم 5 لسنة 1996م، كما الغي المرسوم بالقانون المشار إليه بالقانون رقم 42 لسنة 2006م بإعادة تحديد الدوائر الإنتخابية لعضوية مجلس الأمة الذي يقسم الكويت إلى خمس دوائر تنتخب كل منها عشرة اعضاء.

وأضاف: ومن اجل ما سلف اعد اقتراح بقانون على ان تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة، الا انه بعد التساؤلات التي طرحت عن إمكانية تحقيق ما سلف دون الحاجة إلى تغيير في الدوائر الانتخابية، رؤي أن تحقيق العدالة التامة والمساواة المطلقة مع الإبقاء على تحدد الدوائر يمكن بإطلاق حرية الناخب وإعطائه كامل الحق في أن يدلي بصوته - وفي الحدود والقيود المقررة له في القانون لمن يرغب التصويت له في اي من الدوائر الانتخابية..الخ

وأكمل: ولبيان أهم ما تضمنه كل من الاقتراح بقانون للدائرة الواحدة والاقتراح بقانون للدوائر الخمس «بالصوت الحر» لتحقيق العدالة التامة والمساواة المطلقة أورد ما يلي:

اولا: الدائرة الواحدة:

أ - الترشيح بقوائم لا يجوز ان يزيد عدد المرشحين في اي منها في الانتخابات العامة او في الانتخابات التكميلية على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم.

ب - يعطى لكل قائمة رقم، وتحدد أرقام القوائم عن طريق قرعة علنية تجريها إدارة الانتخابات بين جميع القوائم وذلك في الساعة التي تحددها الادارة في اليوم التالي لإغلاق باب الترشح.

ج - لا يجوز للناخب ان يصوت لأكثر من قائمة واحدة وإلا اعتبرت ورقة التصويت باطلة.

د - يعلن فوز القائمة او اي عدد من المرشحين فيها في الانتخابات العامة وفي الانتخابات التكميلية وفقا لأسبقية تسلسل أسمائهم وذلك بقسمة جميع الأصوات الصحيحة التي أعطيت على عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم وتكون نتيجة هذه القسمة هي العدد المطلوب من الأصوات اللازمة لفوز مرشح واحد...

هـ - إذا كانت القائمة لا تتضمن سوى مرشح واحد وحصلت على العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز اعلن فوز القائمة اما إذا كانت القائمة تضم اكثر من مرشح فيجب أن يتحقق لكل مرشح فيها العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز لكي يكون فائزا.

و - اذا لم تسفر نتيجة الانتخابات عن فوز العدد المطلوب لعضوية مجلس الأمة تم استكمال عدد الأعضاء من بين المرشحين «في القوائم» الذين لم يحققوا العدد المطلوب من الأصوات اللازمة للفوز واعلن فوز من حصل على اكبر عدد من الأصوات يلي العدد المطلوب للفوز ثم من يليه في عدد الأصوات وهكذا حتى يتم استكمال العدد المطلوب.

ثانيا: الدوائر الخمس «بالصوت الحر»

أ - يكون الترشيح لعضوية مجلس الأمة فرديا.

ب - يعطى لكل مرشح رقم وتحدد أرقام المرشحين لكل دائرة انتخابية بتسلسل يبدأ برقم محدد وينتهي بانتهاء المرشحين في الدائرة ويكون تحديد أرقام المرشحين في ورقة التصويت عن طريق قرعة علنية تجريها إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية بين جميع المرشحين وذلك في الساعة التي تعينها الادارة في اليوم التالي لإغلاق باب الترشح.

ج - تتضمن ورقة التصويت بشكل واضح أرقام المرشحين في جميع الدوائر الانتخابية دون أن تشتمل على أسماء المرشحين.

د - يدلي كل ناخب بصوته في الدائرة المقيد فيها وله الحق في التصويت لعدد لا يزيد على اربعة مرشحين بأي من الدوائر الخمس وفقا لورقة التصويت المشار اليها في «ج» على أن يكون من بينهم مرشح واحد على الأقل من الدائرة الانتخابية المقيد فيها الناخب والا اعتبرت ورقة التصويت باطلة.

هـ - يعلن فوز اول خمسين من المرشحين في الانتخابات العامة واول عدد مطلوب انتخابه من المرشحين في الانتخابات التكميلية الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التي اعطيت.

و - اذا حصل مرشحان او اكثر على اصوات متساوية في ادنى مستواها بما يجاوز عدد أعضاء مجلس الأمة في الانتخابات العامة او بما يجاوز العدد المطلوب انتخابه في الانتخابات التكميلية اقترعت اللجنة العليا للانتخابات فيما بين المتساوين وفاز بالعضوية من تعينه القرعة.

ولعله مما يستحق التسجيل أن لجنة الشؤون الداخلية والدفاع برآسة الأخ شعيب المويزري في مجلس 2009 دعت الحكومة لأكثر من اجتماع لمناقشة تعديل الدوائر الانتخابية لمناقشة الاقتراحات بقوانين التي كانت تهدف الى تحقيق العدالة التامة والمساواة المطلقة سواء الدائرة الواحدة او الدوائر الخمس «بالصوت الحر» او غيرها من اقتراحات بقوانين كانت مطروحة على اللجنة ولكن الحكومة اتخذت موقفا سلبيا من جميع الاقتراحات المطروحة دون أن تقدم اي بديل آخر للتحقيق هذه الاهداف لذلك فان ما تطلقه بعض الجهات من تسريبات بتعديل الدوائر الانتخابية عن غير طريق مجلس الأمة او بمسرحية تخرجها الحكومة عن طريق مجلس 2009 الذي اسقطه الشعب الكويتي سواء كانت هذه التسريبات تمثل توجهات حقيقية أو كانت بالونات اختبار لقياس مقدار رد الفعل فاننا ندرك ان تحالف قوى الفساد والافساد والقوى المعادية للنظام الدستوري ستعمل بكل ما في وسعها وبواسطة الحكومة لتمرير مخططاتها بتزوير إرادة الأمة واغتصاب سيادتها التي نصت المادة السادسة من الدستور على كيفية ممارستها هو عبث واغتصاب للسلطة وحدث بالقسم على احترام الدستور يجب أن يواجه بكل الوسائل والادوات الدستورية بغض النظر عن شكل هذا العبث بل حتى وان اخذ باقتراح الدائرة الواحدة او بالدوائر الخمس «بالصوت الحر» او بأي نظام مشابه مما يطرح ويروج له سواء باعتبار ذلك حلا مقترحا او كان ذلك جزءا من اللعبة في المساهمة في صرف الأنظار عن حقيقة ما يعد من قبل قوى تحالف الفساد والإفساد والقوى المعادية للنظام الدستوري.

وختم السعدون: كلمة لا بد من بيانها لرئيس مجلس الوزراء وهي أن أي عبث سواء كان عن غير طريق مجلس الأمة أو من خلال مسرحية تمرر عن طريق مجلس 2009 الذي اسقطه الشعب الكويتي لن يكون مسؤول عنه الا انت بصفتك رئيسا لمجلس الوزراء بالاضافة الى حكومتك، وكل قول بغير ذلك، او القول بأنه لا شأن لك في هذا الموضوع سيكون متعارضا مع الدستور الذي اقسمت على احترامه ومنافيا لأحكامه.

واستطرد قائلا: ما دام ليس لتحالف قوى الفساد والإفساد والقوى المعادية للنظام الدستوري أي سقف في فسادهم وإفسادهم وفي الانقضاض على مكتسبات الشعب الكويتي وتبديد أمواله وفي سعيهم لتنفيذ مخططاتهم باغتصاب سيادة الأمة، لتكن مواجهتنا لإفشال وإسقاط محاولات هذه القوى بلا سقف ولنصدح بها بإذن الله وفي السعي لتحقيق الإصلاحات المنشودة في لقائنا يوم الاثنين 2012/7/16 بعد صلاة العشاء مباشرة في الخالدية، ولهذه القوى نهدي الاستراحة التالية: «لا تطمعوا أن تهيننا وتكرمكم وأن نكف الأذى عنكم وتؤذونا».

أعلن رفضه عودة مجلس 2009 واعتبر التئامه استفزازاً لإرادة الأمة.

تجمع «مراقبون»: الأغلبية رضخت لأطروحات خلافية مبدئية خوفاً من تفكك الكتلة

أكد تجمع شبابي أطلق على نفسه اسم «مراقبون» انه لا يمكن تقاقل دور السلطة الرئيسي فيما آلت إليه الأوضاع من تخبط وتوالي الأزمات الواحدة تلو الأخرى، مبينا أن المسؤولية الأولى والكبرى تقع على عاتق الحكومات المتعاقبة لما تملكه من مقومات اساسية قادرة على معالجة اي معضلة وكذلك مسؤوليتها المباشرة في رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

وأعلن في بيان صحافي أصدره أمس رفضه لعودة مجلس 2009 مؤكدا أن التئامه من جديد إنما هو استفزاز غير مبرر لارادة الأمة.

وأوضح في بيانه أن الشعب هو الأصل والنائب هو الاستثناء الذي يستمد قوته وثقته من الشعب، وما ان يحيد النائب عن جادة الإصلاح فالشعب كفيل بمحاسبته.

وفي ما يلي نص البيان:

بعدما بلغ انين الوطن مداه، وكادت صرخاته تتصدع لها الجدران مستصرخا من بيده الإنقاذ وملمة ما تبقى منه من جراء ما تشهده الساحة السياسية من فوضى عارمة وفراغ خطير وتخبط لا يمكن وصفه الا بالا حسم. وتلبية لاستجداءات وطننا الغالي انتفض الشارع لانتشال الوطن من مستنقع الفساد والإفساد والتخبط السياسي والإداري وذلك من خلال حراك شعبي صادق. وتوج هذا الحراك بوصول اغلبية برلمانية غير مسبوقة تاريخيا لمجلس 2012 لتحقق مطالبات الشارع بإقرار أصلاحات عاجلة ومستحقة.

هذا وبعد تسامي الكثيرين من منتسبي الحراك عن خلفياتهم الأيديولوجية والفكرية من أجل الهدف الاسمى والقضية الأهم إلا أن سرعان ما دبت مشاعر الخذلان لدى الكثيرين. فما ان بدء دور الإنعقاد، تناسى البعض من النواب الإلتفاف الشعبي الذي أوصلهم لقبة البرلمان، والتصق البعض بالكراسي متخلين عن دورهم الأساسي. وأولى صفعات الخذلان تجلت عندما اهتم البعض لتحقيق مكاسب انتخابية جديدة على حساب مستقبل جيل قادم جديد ومستقبل وطن.

و من أبرز إخفاقات الأغلبية تقديمهم تماسك عدد منتسبيها على مصداقية تعهداتهم للشارع. فرضخت الأغلبية لأطروحات خلافية تارة ومبدئية تارة أخرى خوفا من تفكك الكتلة. وكذلك انجر البعض إلى معارك جانبية هامشية اختلقتها مجموعة من النواب جل ديدنهم افشال جلسات المجلس. وبهذا ساهم البعض بتدنيس قاعة عبدالله السالم بالفاظ نابية ولغة مرفوضة اجتماعيا واخلاقيا مشوهين ثقافة المجتمع إحقاقا للحق، فمن عدم الإنصاف تحميل النواب كامل مسؤولية الإخفاق، فإننا كناخبين تقاعسنا عن اداء دورنا الرقابي بشكل فاعل لتصحيح مسار أي انحراف في ممارسات الأغلبية واكتفينا بواجبنا الانتخابي فقط. ولا يأتي تحميل الناخبين جزء من المسؤولية لجلد الذات، إنما إنصافا للوطن اولا ومصارحة النفس ثانيا ومصالحتها أخيرا.

إن العمل بشفافية وفاعلية هو ديدن «مراقبون»، ولذلك نعلنها بكل وضوح أن المساندة لن تقتصر على فئة دون أخرى بل ستشمل جميع من يتبنى الأولويات باستثناء النواب السابقين ممن طرحوا قضايا خلافية قسمت الشارع وساهمت بزعزعة الثقة بالأغلبية وكذلك من خرج من رحم ممارسات تعزز تقسيم المجتمع طائفيا وقبليا وفئويا.

واستكمالا للدور المفترض أن يقوم به الناخب، لن يقتصر عمل «مراقبون» على مساندة كل من يتبنى الأولويات، بل ستستمر في العمل على مراقبة اداء النواب في اللجان والمجلس وإصدار تقارير دورية مدعمة بالأسانيد للرأي العام عن أداء كل نائب على حدة ومدى الالتزام في تحقيق ما تصبوا إليه الأمة.

و كذلك ستقوم «مراقبون» بالتعاون مع بعض المختصين بتزويد النواب بمسودات لقوانين للإسراع في عملية الإصلاح والمساهمة في اتخاذ القرار.

فيما يخص الأولويات فهي ليست بجديدة الا ان أهميتها تفرض طرحها بكل وضوح مع التأكيد على تناول الأولويات بإسهاب من خلال بيانات لاحقة وموقع «مراقبون» على الإنترنت حال الانتهاء من إنشائه. الأولويات كما تراها «مراقبون» هي كالتالي:

قانون الاستقلال الإداري والمالي للقضاء
قانون مخاصمة القضاة
قانون يمنح المواطن والهيئات الاعتبارية حق اللجوء للمحكمة الدستورية
قانون انشاء هيئة مكافحة الفساد
قانون حماية المبلغ
قانون تضارب المصالح
قانون كشف الذمة المالية للقياديين والنواب
قانون اشهار الهيئات السياسية والأحزاب
تعديل قانون الدوائر الى دائرة انتخابية واحدة والتصويت لقوائم بتمثيل نسبي
قانون انشاء الموفوضية المستقلة للانتخابات
قانون احترام الأديان والمعتقدات
قانون نبذ الكراهية
قانون تحديد سقف لشغل المناصب القيادية وفقاً للكفاءة
إصلاحات من شانها إيجاد مصادر دخل أخرى للدولة
قانون إنشاء هيئة مكافحة الاحتكار
تحرير اراض بما لا يقل عن 5 في المئة خلال فترة لا تتجاوز 18 شهرا
قوانين الأمن الإجتماعي

ومن هذا الموقع نود التأكيد بأن «مراقبون» ليست أكثر حرصا ووطنية عن باقي المجاميع والقوى السياسية، بل انها مكملة لجميع الجهود المخلصة وتسعى للتعاون والتعاضد مع كافة مجاميع الحراك المدني من أجل الهدف الأسمى والأوحد وهو رفعة الوطن. هذا وسيتم الإعلان عن آلية الانضمام لـ «مراقبون» في بيان لاحق لكل من يود العمل على تحقيق الاهداف المذكورة.

و ختاما نعلنها مدوية، ممثل الأمة دون الأمة ليس بشيء، فالشعب هو الأصل والنائب هو الاستثناء الذي يستمد قوته وثقته من الشعب، وما ان يحيد النائب عن جادة الإصلاح فالشعب كفيل بمحاسبته.

اللهم احفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

في ظل مسار السلطة في تغليب مصالح قوى الفساد

السلطان: يحق للشباب والتكتلات رفع سقف مطالب الإصلاح

خالد السلطان

أبدى النائب خالد السلطان استغرابه من أنه «بدلا من أن تقتنع السلطة التنفيذية بما لديه ويحافظ على الاستقرار ويقود مسار الإصلاح، فنجدها تبدأ في التقدم الى الخلف، ويضرب إرادة الشعب في القضاء على الفساد، وانتهاج مسار الإصلاح».

وصرح السلطان بأن مظاهر ذلك تمثلت «بداية في حل مجلس الأمة الذي أتى بإرادة شعبية وقطع طريق ملاحقة قضايا الفساد الكبرى، ثم بالتوجه إلى تزوير ارادة الشعب والتعدي على حقه، بالعمل على تغيير قانون الانتخاب خارج مجلس الأمة، الذي جاء بإرادة شعبية حرة».

وشدد على انه «يحق للحركات الشبابية والتكتلات السياسية ان ترفع سقف مطالب الاصلاح، وذلك لياسها من الاصلاح في ظل المعطيات الحالية، فالذي ادى الى الفتنة وعدم استقرار البلد ليس القوى الشعبية المطالبة بالاصلاح، بل السلطة التنفيذية التي بدأت بالاعتداء على حقوق الشعب وحرياته».

ولفت إلى انه «من خلال تجربة حكم تزيد على ٣٠٠ سنة لا يمكن سياسة الشعب بالتسلط بل بالتوافق والتراضي»، مبينا أن «ما نراه من حراك شعبي مستحق هو ردة فعل طبيعية لمسار السلطة التنفيذية في تغليب مصالح قوى الفساد وتسلطها على مصالح الشعب».

اعتبرتها إثارة للعاطفة واستفزازاً للمشاعر

«العدالة»: الحكومة الشعبية مرفوضة

اعلنت كتلة العدالة رفضها لمقترح الحكومة الشعبية الذي تطرحه كتلة الأغلبية، جاء ذلك في تصريح لعضو الكتلة اسامة المناور قال فيه: «هل المطلوب من قضية الحكومة المنتخبة إثارة العاطفة واستفزاز المشاعر؟»، معتبرا ان «هذا التوجه حق مطلق لسمو الامير ولا نستطيع ان نقرره إلا ان يكون هناك تعديل دستوري وهذا لا يتحقق»، متداركا لكن كخطوة أولى اننا مع حكومة برلمانية، أي ان تكون غالبية وزرائها من المجلس، وهذا ممكن التحقيق وهو ما صدر عن الأغلبية في بيانها الأول.

اسامة المناور

وأضاف المناور: «من السهل الكلام بحماسة ورفع سقف المطالبة ولكنني لا التزم إلا بما ارى إمكانية تطبيقه، مضيفا لو افترضنا ان المجلس القادم اصبح فيه 50 عضوا نائبا جميعهم دون استثناء اتفقوا على الحكومة المنتخبة، فهل يتسطيع هؤلاء النواب فرض الحكومة المنتخبة؟ واقع الحال ان الامر يحتاج إلى تعديل دستوري».

وقال المناور: «لا مجال لإجبار السلطة على تعديل دستوري بالضبط، واتمنى ان اي ارى حماسة شبابنا في موضوع تعديل المادة 79 الذي تقدمنا به، فلا خير فينا ولا بتحركنا إذا كان هناك إجماع على الحكومة المنتخبة ولا إجماع على شرع الله.

الدقباسي يدعو إلى تدخل فوري لإنقاذ الشعب السوري

أعلن علي سالم الدقباسي، رئيس البرلمان العربي انه يستصرخ الضمير الانساني للشعوب والحكومات والمنظمات كافة، العمل الفوري لانقاذ الشعب السوري من المذابح والمجازر الوحشية التي يرتكبها النظام كل يوم، والتي كان آخرها يوم الخميس الماضي الجزرة المروعة في قرية التريمسة في حماة، والتي راح ضحيتها اكثر من 250 شهيدا معظمهم من الاطفال والشيوخ والنساء، الذين لا حول لهم ولا قوة.

وقال الدقباسي: في بيان له بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، انه كان يتمنى ان يوجه تهانيه لشعوب وحكومات ومنظمات العالم اجمع بحلول الشهر الكريم، شهر المودة والرحمة، شهر التآخي والبر والاحسان بين سائر البشر، كما كان يتمنى ان يوجه هذه التهنئة للشعب السوري بعد نيله حريته وكرامته الانسانية، إلا ان التقاعس الدولي عن انقاذ الشعب السوري وعجز المبادرات العربية والدولية عن وقف المذابح والمجازر التي يرتكبها النظام، والتي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، فشل الحلول السياسية في إيجاد حل للأزمة السورية، التي دخلت شهرها السادس عشر، في ظل احتماء النظام بقوى دولية واقليمية وعلى وجه الخصوص روسيا والصين وايران المسيئة للتضامن العربي، تمنع من صدور قرار دولي وفوري لإنهاء معاناة الشعب السوري.

ووصف الدقباسي النظام السوري انه نظام قاتل للاطفال، ونظام فقد عقله وضميره الانساني وانتماؤه العربي القومي، وارتمى في احضان قوى يتصور انها ستحميه من مصيره المحتوم، ولكن ستنتصر إرادة الشعب السوري، مهما كانت التضحيات بمشيئة الله تعالى.

ودعا رئيس البرلمان العربي، المجتمع الدولي البحث عن وسائل اكثر فاعلية تتجاوز المبادرات والتحركات الموكوبة التي ثبت شعبها، وان يعلن المجتمع الدولي اعترافه الفوري بالمجلس الوطني السوري الحر ممثلا عن الشعب السوري، وان يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية سورية يتم الاعتراف بها والتعامل معها فورا.

ورحب الدقباسي بالمؤتمر الصحافي المشترك بين الرئيسين المصري الدكتور محمد مرسي والتونسي الدكتور المنصف المرزوقي، والذي أكد فيه على دعم الشعب السوري في كفاحه حتى يتملك السوريون حريتهم وإرادتهم، وتحقيق آمال وطموحات الشعب السوري في الحرية والكرامة الإنسانية.